الأهرام

المصدر: الاتحاد

التاريخ : ٢٥ يوليو ٢٠٠٢

«اتفاق إطار» الخرطوم وقرنق .. المشكلة في التفاصيل!!

جولة سابقة من مفاوضات نيروبي

محمد أبو الفضل :

أثارت «مذكرة التفاهم» أو «اتفاق الاطار» أو «البروتوكول» حسب التسميات المتداولة الآن. بين الحكومة السودانية و «الحركة الشعبية لتحرير السودان» قبل أيام مجموعة من التساؤلات والاستفسارات حول مضمونه والدوافع التي قادت إليه والاحتمالات التي يمكن أن يفضي اليها والسيناريوهات المتوقعة لمشكلة جنوب السودان. فقد تباينت ردود الفعل السياسية داخل القوى السودانية وبعض الدوائر الاقليمية والدولية. وظهرت ثلاثة تقديرات رئيسية لهذا الحدث الذي جرى توقيعه في «مكاكوس» بكينيا بعد جولة ماراثونية من الشد والجذب استمرت حوالى خمسة أسابيع . تمخضت عن وضع أولى اللبنات الفعلية لتقرير مصير الجنوب السوداني بصورة نهائية.

أولها، أن المذكرة لا تنطوي على تحولات درامية في اجندة الطرفين. إذ سبق مناقشة بعض الموضوعات أو الاتفاق على بعض القواسم الخاصة بحق تقرير المصير والعلاقة بين الدين والدولة. سواء في مفاوضات مباشرة في أبوجا ونيروبي. أو في تصريحات متناثرة من حين لآخر. تؤكد في محتواها الجوهري عدم استبعاد التوصل لاتفاق على هذا النوع من الخيارات. انطلاقا من تأصيل أسلوب المراوغة السياسية الذي يحكم كثير من تصرفات الحكومة وحركة التمرد. و «البرجماتية» التي أضحت تخيم معالمها على كثير من تحركات وتصورات الخرطوم. حيال بعض الأوساط الخارجية أو نحو قوى في المعارضة السودانية.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

لماذا تجاهل الاتفاق المعارضة الشمالية؟ هل تقنع «الشعبية» «التجمع» بمذكرة التفاهم؟

هل تحسم جولة أغسطس شكل العلاقات الانتقالية بين الشمال والجنوب؟

وفي ظل إرادة بارعة من قبل الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية بالاهتمام بالمسألة السودانية أكدت بعض دوائر المعارضة في القاهرة انها كانت تتوقع خطوة من هذا النوع يمكن أن تقدم عليها الحكومة السودانية، فهي لا تستطيع مجابهة التيار الرافض لخطابها السياسي. لذلك أدخلت عليه بعض التحسينات الظاهرة. وبدت في كثير من ممارساتها وإشاراتها أنها لا ترفض التعامل مع واشنطن وغيرها من العواصم الغربية. بل يمكن أن تكون عنصرا مشاركا في الحرب الأميركية على «الإرهاب». وفي هذا المجال قدمت الخرطوم مساعدات بارزة، أعطتها قدرة «مؤقتة» على تجاوز تداعيات أحداث سبتمبر الماضي.

ثانيها، على درجة من التفاؤل بامكان أن تكون المذكرة مدخلا مناسبا لمناقشة تفاصيل القضايا الحيوية أو المسكوت عنها طوال الفترة الماضية. حيث تطرقت إلى قضايا دقيقة وحققت في بعضها إختراقا لافتا للانتباه. من نوعية الاقرار صراحة بحق تقرير المصير لجنوب السودان والفصل بين الدين والدولة، حيث اتفق على تطبيق الشريعة في الشمال واستثناء الجنوب منها. وتحديد مدة الفترة الانتقالية وتجاوز الفواصل المثارة حولها. وهو ما يفتح المجال امام التوصل لاتفاق يمكن أن يحسم بعض الملفات الخلافية بين الجانبين. التي تسببت في صعوبة الحديث عن تسوية سياسية لمشكلة الحرب الأهلية في جنوب السودان وأفضت نتائجها إلى خلق حساسية «غير مبررة» في معظم الأحيان بين الشمال والجنوب. بما ضاعف من حجم المأزق الذي أصبح فيه النظام السوداني حاليا. من زاوية توسيع نطاق الرافضين للوحدة التقليدية للبلاد.

تباين في الرؤى

ثالثها، التحفظ على بنود المذكرة، من قبل بعض الأوساط السودانية والاقليمية. تأسيسا على تقاطعها مع أهدافها وعدم انسجامها مع مصالحها أو لتشككها في قدرة الطرفين (الحكومة وحركة التمرد) على الالتزام الكامل بمحتوياتها. فعلى المستوى السوداني، تم التركيز على تجاهل القوى السياسية الأخرى وبدا أن هناك تعمدا لتهميشها. على الرغم من دورها الفاعل في المسألة السودانية برمتها. واذا كان ثمة اتفاق رضائي على المفاوضات بين حركة التمرد والحكومة بعيدا عن الأحزاب الشمالية من قبل، ففي هذه المرة الوضع على درجة من التباين، فقد تم التطرق لقضايا تهم العديد من القوى التقليدية الكبيرة في السودان، ومن حقها المشاركة في تحديد مصير أقاليمه..

والمثير أن الحكومة بدت وكأنها على استعداد لتحمل كافة النتائج بمفردها، مما يخالف المؤشرات التي أوضحت من قبل حاجتها لقوى أخرى كبيرة تتحمل معها هذا النوع من المسؤوليات التاريخية . الأمر الذي أرجعه مراقب للشؤون السودانية إلى عاملين. أحدهما، أن الحكومة قد تلجأ إلى العناصر المنشقة عن الأحزاب الرئيسية، وأبرز الوقائع ما قام به مبارك الفاضل المهدي الذي انشق بجماعته عن حزب الأمة، لتوهم الناس باجماع ظاهره. لكن الأيام اثبتت أن التعاون لا يدوم كثيرا، لأن الحكومة ترفض مشاركة الآخرين معها بالتوازي . كما أن معظم الفصائل المنشقة تتسم بدرجة عالية من «الانتهازية السياسية».

والثاني، أن الضغوط الخارجية كانت كبيرة وجاءت في اللحظات الأخيرة من المفاوضات. وتردد أن الخرطوم تلقت تهديدات «مبطنة» في حالة خروج هذه الجولة خالية الوفاض ستواجه بتحديات متعددة. وبالتالي لم يكن أمامها مفر من الاذعان لهذه الضغوط. ومن متابعة الضجيج والصخب الاعلامي الرسمي يتبين أنه يهدف إلى تصوير المشهد باعتباره نصرا سياسيا مؤزرا. وكذلك تحاول حركة قرنق تسويق الاتفاق الأخير.

وعلى المستوى الاقليمي، تجاهلت مقدمات ونتائج هذه الجولة من المفاوضات المبادرة المصرية - الليبية المشتركة وتم الاعلاء من شأن مبادرة هيئة «الايجاد». وهو ما يتوافق مع رغبة الكثير من الدوائر الدولية ويتماشى مع هدف جون قرنق ولا يبتعد عن نهج الحكومة التي ناورت بهذا الازدواج واستفادت منه عند تغيير أسلوبها في التعامل مع القوى السياسية السودانية أو مغازلة بعض الأوساط الخارجية. وعلى الرغم من اشارة واشنطن مرارا لأهمية الدور المصري في هذه المسألة، إلا أنها عمليا فضلت ابعاده عن أجواء المفاوضات. الوضع الذي أرجعته بعض المصادر المصرية إلى وجود اتجاه مسبق لتدشين تقرير المصير الذي تتحفظ عليه القاهرة انطلاقا من رؤية استراتيجية راسخة تحدد من انعكاساته الخطيرة على الأمن القومي العربي.

ومن خلال المتابعة الدقيقة للخطاب السوداني الرسمي، قبل وبعد التراضي، يتكشف

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

عمر البشير

جون قرنق

تقسيم الثروات يفتح شهية الأميركيين للاستثمارات .. ولكن!

للمراقب أن الخرطوم على استعداد للوصول بهذا الخيار إلى أقصى مداه. طالما أنه سيحافظ على استمرار الجماعة الحاكمة في السلطة. والارجح أن يكون هذا احد المداخل المهمة للترتيبات الأميركية حيال السودان. والتي تقوم على أساس ادراج الجنوب ضمن المنظومة الأفريقية ووضعه ضمن منطقة القرن الأفريقي التي يتوقع الكثير من الخبراء أن تشهد اهتماما أميركيا. وذلك في سياق تقديرات متعاظمة في الأدبيات الأميركية لاعادة توفيق أوضاعها ووقف حالة الانفلات المستمر منذ فترة طويلة . من هنا رات بعض الأوساط المصرية ضرورة في التعاطي مع «مذكرة التفاهم» من خلال مؤشرات الرؤية الأميركية الراهنة للمشكلات المزمنة.

فريدة في الزمان والمكان

اللافت للانتباه أن هذه الجولة تميزت عن غيرها من الجولات السابقة، سواء في نيروبي أو غيرها. من حيث وجود اتفاق غير معلن بشأن أهميتها في أن تفضي إلى نتائج إيجابية. لأن فشلها المباشر كان كفيلا أن يفرض على بعض الدوائر الدولية إعادة قراءة المسألة السودانية. بما يتماشى مع صعوبة تذويب الهوة بين طرفي المحادثات المباشرة. وبالتالي البحث عن خيارات جديدة. كما ان فترتها الزمنية طويلة نسبيا. فهذه الجولة من المرات القليلة التي تستمر فيها المفاوضات بصورة متواصلة ودون انقطاع لأي سبب من الأسباب. ابتداء من الثامن عشر من يونيو الماضي حتى العشرين من يوليو الجاري حيث جرى توقيع «مذكرة التفاهم». وتم اختيار «مكاكوس» بكينيا. لتوفير مناخ ملائم للمناقشات بعيدا عن نيروبي وتسجيلها السياسي. حيث تعج بالآلاف من المعارضين السودانيين الذين يراقبون الأحداث عن كثب.

علاوة على حضور مجموعة من المراقبين الدوليين من: الولايات المتحدة وبريطانيا وايطاليا والنرويج وكينيا الدولة المضيفة والوسيط المركزي. وبدا اتجاههم عازما على الخروج بنتائج محددة. فقد انغمس الوسطاء في المفاوضات. وتردد أن ضغوط بعضهم، واشنطن ولندن تحديدا. على الجانبين دفعت في اللحظات الأخيرة إلى تخطي عقبات أوشكت أن تهدد عملية التفاوض. مما أشار إلى أهمية البعد الخارجي في هذه الجولة. الذي من المتوقع أن يلعب دورا أكثر تأثيرا في المسألة السودانية.

والواقع أن الولايات المتحدة أظهرت خلال الأسابيع الماضية اهتماما كبيرا بالمسألة السودانية. تبلور في عدة تطورات. أبرزها. تقرير جون دانفورث المبعوث الأميركي للسودان الذي قدمه للرئيس جورج بوش في ابريل الماضي وحوى عدة نقاط مهمة. في مقدمتها. إعطاء أولوية لملف الوحدة وضرورة التقسيم العادل للثروات. مما تسبب في تفجير موجة من الأسئلة إزاء مغزاه ومدى امكان تطبيق مضمونه حرفيا. كما نجحت واشنطن في الاشراف على توقيع اتفاق لوقف اطلاق النار في جبال النوبة في يناير الماضي وتجديده لمدة ستة أشهر أخرى دون حدوث خروقات. وهي تجربة مهمة في آليات التعامل المتدرج مع الشأن السوداني. بالاضافة إلى ايفاد وولتر كونستاينر مساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية للخرطوم ثم فرانسيس تبلر منسق شؤون مكافحة الإرهاب في الخارجية الأميركية أوائل شهر يوليو الجاري.

وظهرت جدية واشنطن في هذه الجولة بقيامها بدفع تكلفة المفاوضات بالكامل. بما فيها تذاكر الطيران إلى نيروبي للوفدين. ما يؤكد في محصلته أن توقيع «اتفاق الإطار» جاء ثمرة لجملة من التحركات. فقد بدأت الإدارة الأميركية تتعامل مع السودان بشكل أكثر اهتماما. حتى أصبحت الحرب الأهلية في جنوب السودان هدفا محوريا في أجندة عدد من الدوائر المحافظة في الكونجرس وبعض المنظمات العاملة في مجال الاغاثة الانسانية. كما أن الملف النفطي بات يحتل أهمية متقدمة. بعد تزايد تحفظات الشركات الأميركية. في ظل استبعادها من الاستثمار في النفط السوداني وافساح المجال للشركات الأسيوية والكندية. ومن ثم فالبروتوكول من الممكن أن يمتح الطريق أمام واشنطن لازالة بعض اعتراضاتها السياسية والعمل على تطوير علاقاتها مع الخرطوم. كما أنها تتوافق نسبيا مع الدراسة الشهيرة التي أعدها مركز الدراسات الاستراتيجية بواشنطن العام الماضي وكان مضمونها الكبير يدور حول فكرة «دولة واحدة ونظامان» في السودان للخروج من حساسية الموقف الراهن الذي أصبح مفتوحا على احتمالات متباينة.

تنازلات متبادلة

الواضح أن القراءة المبدئية لهذا التطور المثير تشير إلى أن الحكومة وحركة التمرد قدما تنازلات سياسية متبادلة. وانجز كل منهما بعض الانتصارات الظاهرة. بالنسبة لثوابتهما

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المعلنة . فالحكومة حققت ثلاثة مكاسب. الأول، يتعلق بتخلي «الحركة الشعبية» عن إدراج ما أسمته بـ «المناطق المهمشة» مثل النوبة وجبال الانقسنا ضمن الأقاليم التي يشملها حق تقرير المصير. والثاني، يخص مدة الفترة الانتقالية التي حددتها المذكرة بـ «ست سنوات». بعد أن كان جون قرنق يريد اختصارها في مدة تتراوح بين عامين وأربع. والثالث، هو عدم تمسك العقيد جون قرنق بالقوى التي تحالفت معه، سواء في شكل ثنائي، قبائل «البجا» و«قوات التحالف السودانية». أو جماعي مثل التجمع الوطني الديمقراطي المعارض، بالمشاركة في الحكومة خلال الفترة الانتقالية. فلم يشر اتفاق الإطار إلى أي قوى، خلاف حركته الرئيسية. لذلك أصبحت علاقته معرضة للاهتزاز بها، ما لم يقدم اليها جميعا توضيحات مقنعة بجدوى اتفاقه مع الخرطوم. خاصة أن هيئة قيادة التجمع الوطني ستعقد اجتماعا لها في أسمرا السبت المقبل لدراسة الموقف من المذكرة ومناقشة تداعياتها المحتملة. وعلى أثر نتائجه ستتكشف الكثير من توجهاتها المقبلة .

وفي المقابل حقق قرنق بعض المكاسب التي تتقاطع مع نظيرتها في أجندة الحكومة. انطلاقا من المعادلة الرياضية «الصفرية» التي تشير إلى أن مكاسب هذا الطرف خسائر للآخر والعكس . أولها، الاعتراف صراحة بحق الجنوبيين في اقرار قوانينهم الخاصة، بما يعفيهم من تطبيق الشريعة الاسلامية حرفيا وادخال تعديلات على الدستور السوداني الذي نص على أن «الشريعة وما يسمى بأجماع الأمة استفتاء ودستورا وعرفا» هي مصادر التشريع في البلاد ولا يجوز تخطيها.

وثانيها، اقرار مبدأ تقرير المصير بوضوح ودون قيود في حضور مراقبين دوليين. مع تمتع الجنوب بحكم ذاتي طوال الفترة الانتقالية. أي إعطائه حرية إدارة مناطقه طوال السنوات الست التي من الراجح أن تشهد تغيرات ديموجرافية كبيرة. وبالتالي يمكن القول أن ثمة تعديلا قد حدث في معالم مبادرة «الايجاد» التي كانت خيرت الطرفين بين «دولة علمانية موحدة» و «استفتاء الجنوب على تقرير المصير» حيث سيتم الدخول إلى الاستفتاء مباشرة بعد انتهاء الفترة الانتقالية.

وثالثها، الاعتراف بقيادة قرنق للجنوب، حيث تجاهلت مذكرة التفاهم كافة الفصائل الجنوبية الاخرى التي عمل خلاف معه، على الرغم من تعددها وتنوعها. الوضع الذي يفرض عليه المزيد من عمليات احتواء قياداتها والسعي للتوصل لقواسم مشتركة معها كما فعل مع حركة الدكتور رياك مشار، او تطويقها وتضييق الخناق من حولها، حتى تعترف بقيادته للجنوب السوداني. في ضوء تزايد حدة الخلافات القبلية والاثنية والمشاعر المتعاطفة من قبل أوساط غربية مع بعضها. وتلك أعظم المشكلات التي سوف تواجه قرنق، اذا قدر لمذكرة التفاهم النجاح وتخطي العقبات البيروقراطية والاقليمية.

وفي هذا المجال أشار بعض المراقبين إلى وجود مجموعة من التحديات الجوهرية التي تحيط باتفاق الإطار. أهمها، عدم التطرق لمسألة وقف إطلاق النار في كافة ولايات الجنوب. كما أن تجربة جبال النوبة لها خصوصيتها التي من الصعوبة القياس عليها. وعدم تحديد آلية لترتيبات الفترة الانتقالية، ليس فقط بسبب تعقيداتها الإدارية ولكن أيضا استنادا إلى الغموض الذي يمكن أن يلحق ببنودها. وتم تجاهل شكل الحكومة خلال الفترة الانتقالية وطبيعة العلاقة بين الشمال والجنوب، أي على اساس فيدرالي أم كونفيدرالي؟. وفي هذا السياق هناك تكهنات بترجيح الخيار الأول، حيث يحظى بقبول أوسع نطاقا على المستوى الاقليمي. وهناك تقديرات بترجيح كفة الخيار الثاني الذي يتماشى مع تطلعات قرنق وبعض الدوائر الغربية. وكذلك ملف النفط وما يحتاج عليه التوزيع العادل للثروة في البلاد.

أضف الى ذلك تشكيك غالبية القوى السياسية الشمالية في تطبيق المذكرة، التي تجاهلتهم. وارجعت بعض المصادر السودانية قبولها من الجانبين إلى اعتبارات سياسية فرضتها مجموعة من التحديات السياسية. وفي هذا المجال كشفت المؤشرات والدلالات الراهنه لحصر المسألة السودانية في شقها الجنوبي، عن رغبة في تجاوز فكرة الحل السياسي الشامل الذي يتطلب جهودا كبيرة، منها، إعادة ترتيب أوراق المعارضة وتجاوز خلافاتها البينية. من هنا ستكون الجولة المقبلة في أغسطس المقبل على درجة عالية من الاهمية، اذ قد يتحدد بموجبها شكل المعادلة وتوازناتها السياسية في السودان ومكونات الخريطة الفاعلة في الحكم أو المعارضة. فمن المتوقع أن تتناول هذه الجولة تفاصيل الملفات الشائكة المؤجلة التي ستكون الاختبار الحقيقي للارادة الاميركية ومدى رغبتها في اغلاق الملف السوداني

---

* ينشر بترتيب مع وكالة الأهرام للصحافة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية